

دوركايم

وتطبيق قواعد المنهج في دراسة الأسرة

د. شبيب دياب

في المنهج وخطة البحث

عرض دوركايم في كتابه الشهير «قواعد المنهج في علم الاجتماع» المبادئ الواجب إعتادها في دراسة الظاهرة الاجتماعية إبتداءً من الموضوعية مروراً بإعتبار الظاهرة، شيئاً قابلاً للدرس، وإنهاءً بضرورة تفسير الظاهرة الاجتماعية بأسبابها الاجتماعية⁽¹⁾. ولا تخفى على أحد صعوبة تطبيق هذه المبادئ في الأصول المنهجية لا سيما مسألة الموضوعية التي لم تُحسم بعد كما في العلوم الطبيعية. فالأفكار والمواقف المسبقة والإيديولوجية لا تزال عناصر تضغط علينا في كل بحث اجتماعي، ولم يقدم الإحصاء حلاً لهذه المسألة، فلا تزال الأرقام عاجزة عن التكلم بنفسها هذا إذا لم تُستخدم لطمس الحقائق، والذي يتكلم أخيراً هو معالجة الأرقام وتحليلها. فنعود إلى الإنسان، وتُطرح مسألة الموضوعية من جديد.

وإذا تناسينا هذه القاعدة المنهجية الأساسية، فإننا نجد أنفسنا، عندما ندرس الأسرة، أمام ظاهرة نعتقد أننا نعرفها جيداً لأننا نعيشها بشكلٍ حميم وبالتالي فإننا نحددها كما نعيشها أو نحسها أو نشاهدها من حولنا، وهو الخطأ الذي وقع فيه العديد من أوائل الأنتولوجيين، لذلك فإن معضلة دراسة الأسرة تكمن في كونها المجموعة الأقرب إلينا إذ لا نستطيع رؤيتها بشكلٍ موضوعي بسبب هذا القرب.

ودراسة دوركايم للأسرة ذات منفعة مزدوجة، أولها الإطلاع على تطبيقه العملي لقواعد المنهج في علم الاجتماع، وثانيها إستنتاجاته النظرية حول تحوّل الأسرة من شكل إلى آخر عبر التاريخ البشري.

فعندما يبدأ دوركايم في تحديد موضوعه، فإنه بشكلٍ مواز، يضع خطة البحث ومنهجه، فيصف الظاهرة الاجتماعية (الأسرة هنا) وتركيبها عن طريق فصل عناصرها المترابطة عن بعضها البعض، فيفترض أولاً ضرورة

التمييز بين الأشخاص والممتلكات، ثم التمييز بين الأشخاص أنفسهم، فهناك الزوج والزوجة والأولاد، وهناك أقرباء العصب، ثم الأقارب من درجات مختلفة، أي كل ما تبقى من القرابة في نظام العشيرة (Gens) والذين يتمتعون بسلطة واسعة ويدخلون غالباً في حياة العائلة حتى يومنا هذا. وأخيراً يُفرد باباً خاصاً لتأثير السلطة السياسية، فالدولة، على حياة الأسرة. هذا التأثير الذي يزداد يوماً بعد يوم. فتستقيم خطة البحث كما يلي:

أولاً: قرابة الدم وتفترض دراسة علاقة الزوج بأقربائه وأقرباء زوجته، وعلاقة الزوجة بأقربائها وأقرباء زوجها، سواءً بالنسبة للأشخاص أو الممتلكات، وتحت هذا العنوان يمكن إثارة المواضيع التالية:

التحرر بسبب الزواج سواءً أكان للزوج أو للزوجة، سلطة مجلس العائلة (القضائي)، المصاهرة، طبيعتها وتناجها، المهر، الحقوق الإرثية وقرابة الدم أيضاً تفترض دراسة علاقة الأولاد بالأقرباء لجهة الأب أو الأم، الجدّين، العم، العمة، الخال، الخالة... إلخ. وكذلك أيضاً بالنسبة للأشخاص والممتلكات كالحق الإرثي والوصاية ومجلس العائلة... إلخ.

ثانياً: علاقة كل من زوجي المستقبل بفعل الإنجاب، وما يشترطه من سن البلوغ (للزواج) ومن توافق وقبول إجتماعي... أحادية الزواج، حصول أو عدم حصول زواج سابق، وجود قرابة أو سبب ما يُحرّم الزواج، ثم علاقة الزوجين كشخصين، وما يترتب على كلٍ منها من حقوق وواجبات، وطبيعة الرباط الزوجي وإمكانية حله. وأخيراً علاقة الزوجين بالممتلكات، كالملكية المنفصلة لكلٍ منها أو اشتراكهما بالملكية العائلية، والحقوق الإرثية، المهر... إلخ.

ثالثاً: علاقة الأولاد بالأهل كأشخاص، السلطة الأبوية، التحرر، سن الرشد، وعلاقتهم بالأهل بالنسبة للممتلكات كالإرث وحق التحفظ ووصاية الأهل والملكية الخاصة بالولد. ثم علاقة الأولاد فيما بينهم والذي يقتصر حالياً على الحق الإرثي.

رابعاً: تدخل الدولة العام في حياة العائلة، كفرض العقوبات المادية لصيانة الأسرة كمؤسسة إجتماعية، وتدخلها الخاص في العلاقات بين زوجي المستقبل كإشهار الزواج في حينه، ثم تدخلها بين الزوجين أو بين الأهل والأولاد؛ إسقاط حق السلطة الأبوية أو أن تحل محل أقرباء العصب (مجلس العائلة)، طلبات المنع... إلخ⁽²⁾.

هذه هي الخطة التي يضعها دوركايم لدراسة الأسرة، وبنه منذ اللحظة الأولى، إلى أن وصف وتحليل هذه العلاقات لا يمكن أن يُقدّم تفسيراً، إذ يجب التفتيش عن أسباب نشوئها وتعيين الأهداف التي وُجدت لأجلها، ويعتمد منهج المقارنة في دراسة العلاقات الأسرية كما في العلوم الطبيعية، والتجارب في علوم الطبيعة ممكنة، ولكنها ولأسباب إنسانية مستحيلة في العلوم الاجتماعية، والغاية من التجريب إكتشاف العوامل المؤثرة في الظاهرة عن طريق المقارنة. وما دامت هذه العوامل تحصل في المجتمع الإنساني وبشكلٍ طبيعي، فإن المقارنة تصحح «التجريب غير المباشر» وتحاكي نتائجها بعلميتها مختلف فروع العلوم. فإذا كان موضوعنا العلاقة الزوجية فإننا نقارن ما هورا هن مع ما كانت عليه هذه العلاقة في المجتمع الأبوي، أحادي الزواج أو متعدده. ومع ما كانت عليه في العشيرة الأمومية

ومختلف النماذج الوسيطة. عندها لن نجد صعوبة في إكتشاف الأساس المشترك والمماثل لهذه العلاقة في مختلف الأنماط الأسرية. وإذا استطعنا من جهة أخرى أن نحدد من بين الوقائع المصاحبة تلك التي لم تتغير، أمكن إعتبرها الشرط المُفسّر للسمات أو الخصائص الأساسية⁽³⁾.

وإذا أردنا الانتقال إلى تفسير خاصية ما كعدم إمكانية فسخ الزواج لوجب علينا أن نحصر المقارنة في النماذج العائلية التي تنطبق عليها بهذا المقدار أو ذلك تلك الخاصية وبالتالي نستبعد النماذج الأخرى. فالخصائص المشتركة لنماذجنا والتي لا نجدها في النماذج الأخرى، ورغم تغييرها، ستكون سبب الخاصية التي نحاول تفسيرها هنا وهي عدم إمكانية فسخ الزواج، وهكذا نستطيع الحصول على تفسير موضوعي للظواهر العائلية الأساسية. لذا علينا أن نضع كافة النماذج الأسرية بثقة، كما يجب التعرف على العناصر التي يتألف منها كل نموذج وكذلك على العلاقات بين العناصر، وأخيراً يجب أن نعرف سبب ولادة النموذج ونشوئه ثم استمراره. فمن دراسة الماضي يمكن أن نستخلص تفسيراً للحاضر، لأن أشكال الحياة العائلية حتى الضاربة منها في القدم لا تزال قائمة ونجد بعضها أو بعض ملاحظها في أسرة هذا العصر. وكما خرجت الكائنات العليا من الكائنات الأدنى وتذكرها أو تختصرها بشكل ما، فالأسرة اليوم تختصر كل تطور الأسرة عبر التاريخ. وإذا لم يكن ذلك صحيحاً أي إذا لم تتواجد كل النماذج القديمة للأسرة في النموذج الحالي لأنها لم تكن على اتصال مباشر أو غير مباشر به، فإن مختلف الأنواع الأسرية التي تشكلت تاريخياً وعلى التوالي تبدو كأجزاء أو عناصر الأسرة المعاصرة. وعندما نحصل على نموذج ما من النماذج التاريخية لا بد من الإشارة إلى ما هو مشترك مع أسرة اليوم وإلى ما يفسرها. فعندما نصف شكلاً بدائياً للأسرة فإن ذلك ليس بدافع الحشرية المشروعة وإنما للوصول تدريجياً إلى تفسير الأسرة المعاصرة⁽⁴⁾.

ويحدد دوركايم لنفسه مهمة تحليل حياة الأسرة الحديثة البسيطة ظاهرياً إلى العديد من العناصر والعلاقات المتداخلة. وأن يتابع في التاريخ ذلك التطور البطيء الذي تشكلت وتمازجت خلاله تلك العناصر والعلاقات⁽⁵⁾. وبالتالي تحديد البنية الداخلية للأسرة وهي الغاية العلمية المنشودة. ولتحقيق ذلك يرى دوركايم أنه لا بد من الابتعاد عن الأفكار المسبقة والمنحازة سلفاً وكذلك عدم التسرع في إصدار الأحكام. فالإنطباعات الشخصية غير كافية ولا تتصف بالعلمية خلافاً للوثائق التي يحدد مصادرها في الحقوق والديموغرافيا والآداب العامة والأعراف والتقاليد التي يوفرها لنا التاريخ والأنتوغرافيا وبذلك لا يتعامل الباحث مع المصادفات والأحداث البسيطة في الحياة الشخصية وإنما مع ممارسات منتظمة وثابتة هي خلاصة التجارب الجماعية التي تكرر بعضها حقوقياً خلال الأجيال، ويستمر بعضها الآخر على شكل أعراف وتقاليد تُعبر عما هو مشترك وثابت في سلوك الأفراد. والأهمية تكمن في مضمونها الأمر النهائي. وإن لم تكن مُعبّرة عما هو قائم فإنها تُعبر عما يجب أن يكون. فهي قواعد يجب أن يطيعها كل فرد والأمر تعرض للعقاب المعنوي كما العقاب المادي عند الإخلال بحقوق الآخرين⁽⁶⁾.

بقيت ملاحظتان منهجيتان يؤكد عليهما دوركايم في دراسة الظاهرة الاجتماعية:

أولها: أن العلاقة بين العضو ووظيفته ليست علاقة جامدة، فالمجتمع من أجل عمله الذاتي يخلق الأعضاء الضرورية لذلك: كالأسرة، مجلس العائلة، المصاهرة،... إلخ. وهذه الأعضاء ذات وظيفة ضرورية لعمل

المجتمع كالعنصر نفسه، والعلاقة بين العنصر ووظيفته ليست جامدة، إذ يمكن أن يتغير الأول دون أن تتعدل الثانية في ذات الوقت، ويظهر ذلك جلياً في بعض التشريعات القضائية التي تستمر بعد تغير الظروف الاجتماعية التي أحاطت بها وزوال الأسباب التي أوجبتها⁽⁷⁾.

أما الملاحظة الثانية فهي تنبيه للباحث لعدم التورط في إصدار أحكام تقييمية على المجتمعات، فعلمياً لا يمكن ترتيب البشر - أعلى - أدنى، بل إن البشر يختلف بعضهم عن البعض الآخر فقط، لأنهم يعيشون في أماكن وأزمان مختلفة، وليس هنالك طريقة مثل للحياة تُصنّف على أساسها طرق الحياة في مختلف المجتمعات، والشئ المثالي الوحيد هو العيش بانسجام مع الشروط المحيطة بالإنسان⁽⁸⁾.

النماذج الأسرية

بقي أمام دوركايم أن يضع النماذج الأسرية التي عرفها المجتمع الإنساني والكشف عن العلاقة بين الخصائص المكوّنة لكل نموذج والظروف المحيطة به. وقد عدّد مارسيل موس هذه النماذج في ملاحظة له عن نظرية دوركايم في تطور العائلة كما يلي:

«من المستحيل أن نلخص في ملاحظة كل نظرية دوركايم والبراهين التي قدمها حول التقلص التدريجي للتجمع السياسي العائلي، للعبور من العشيرة عديمة الشكل، خارجية الزواج، ذلك التجمع لأقرباء الدم، إلى العشيرة المتميزة ذات الأسرية بالمعنى الحقيقي للكلمة، الأنثوية والذكورية، ومنها إلى أسرة القرابة العاصبة غير المنقسمة، إلى الأسرة البطريركية الأبوية والأمومية، إلى الأسرة الزوجية⁽⁹⁾».

فالأسرة عند دوركايم ليست ذلك التجمع الطبيعي للأبوين وما ينبجانه من أولاد كما يسود الاعتقاد، إنها مؤسسة اجتماعية تكونت لأسباب اجتماعية، ويرتبط أعضاؤها حقوقياً وأخلاقياً ببعضهم البعض. أما روابط الدم فقد كانت موجودة دائماً. بدأت هذه الروابط بالتمازج مع روابط حضارية أخرى عندما تطابقت العائلة مع العشيرة وهي ذات فعالية وقوة أكثر من روابط الدم بنظر القانون والدين. والعشيرة هي النوع الأول من الأسر الذي تشكل اجتماعياً، وهذا يدفع إلى الاعتقاد بأن روابط الدم لم تكن ذات تأثير في الأسرة كمؤسسة اجتماعية (وليس في الأسرة الحاصلة في الواقع)، فالبدأ الذي تقوم عليه العشيرة هو الاعتقاد المشترك لأفرادها بطوطم واحد أو حملهم لإسم واحد. لذلك فإن الحقوق والواجبات بينهم هي حقوق وواجبات القرابة والمواطنة بذات الوقت. فمجرد الولادة في الأسرة البدائية لا يعني بالضرورة الانتهاء إليها، إذ يجب أن يجوز المولود الجديد على شيء من الكائن الطوطمي للأسرة كي يصبح عضواً فيها. لذلك لا بد أن يُعمد بإحدى الطرق المعروفة في العشيرة في إحتفال ديني. وهكذا تأتي قرابة الدم في المرتبة الثانية.

والأسرة بشكلها الأولي لا يمكن تمييزها عن العشيرة، فترابطها يقوم على القرابة كما يقوم ترابط العشيرة على مبدأ سحري بشكل روابط دموية وإنما من نوع آخر، فإذا كان حاملو الطوطم الواحد يعتقدون بالانتهاء إلى جد واحد، وبالتالي إلى دم واحد، فإن إعتقادهم هذا لا تعززه أية شجرة عائلية واقعية.

إن سرداً أسطورياً يحل محل تلك الشجرة. والزواج الذي يحدث قرابة الدم الفعلية لا يشكل بالضرورة لا القرابة ولا الواجبات العائلية.

فروابط الدم حسب دوركايم ليست شرطاً كافياً للقرابة، لأنه حالياً⁽¹⁰⁾ لا يُعتبر الولد غير المُعترف به من والديه قريباً لهذين الوالدين بالمعنى الاجتماعي للكلمة: فليس له معها أية روابط أسرية، وكذلك كان الأمر في روما. إن الولد لا يصبح عضواً في الأسرة التي وُلد فيها بمجرد ولادته إذ يتوجب أن يتقبله الأب فيها بموجب إحتفال خاص.

وروابط الدم أيضاً ليست شرطاً ضرورياً للقرابة، إذ أن المتبني هو قريب المتبني رغم إفتقارهما للدم المشترك⁽¹¹⁾.

وهكذا نخلص إلى أن القرابة عند دوركايم تتشكل من الموجبات الحقوقية والأخلاقية التي يفرضها المجتمع على بعض الأفراد كونهم ينتمون إلى مجموعة يتحدر أفرادها فعلاً من أصلٍ واحد أو أنهم يعتقدون ذلك على الأقل.

إلا أن هذه القاعدة ليست مطلقة أو ضرورية وإن كانت قاعدة عامة، فالقرابة تتغير بحسب تشكل الأسرة وبحسب عدد أعضائها ومكانة كل فردٍ فيها.

وفي القديم كانت القرابة مستقلة تماماً عن قرابة الدم، فكان الفرد يضع في مرتبةٍ واحدة من اختلفت معهم روابط الدم كالأب وإخوته والأم وأخواتها. وكان يميز بين أشخاص من ذات الجنس وله معهم ذات روابط الدم كآخوات الأم اللواتي يعتبرهن كأمه بينما يختلف الأمر مع أخوات أبيه.

وإذا كانت مرتكزات الأسرة والقرابة الشرعية بأشكالها الأولية لا تستند إلى قرابة الدم فإن ذلك لا يلغي أهمية تلك الروابط، فهي التي شكلت التجمعات الواقعية والتي لا نعتبرها أسرةً بالمعنى السوسولوجي للكلمة.

إن تلك التجمعات القائمة على روابط الدم شكلت أسراً واقعية لا يوجد بين أعضائها أية علاقات حقوقية. فالأخذ بالثأر وإنتقال الإرث لا يرتبط بالانتهاء إلى هذا التجمع الواقعي أو ذاك. إنه من شأن كافة أفراد العشيرة التي تحمل ذات الاسم المعتقد، والذي تتوارثه على خط الانحدار النسوي⁽¹²⁾. وخارج هذه التجمعات الواقعية يتشكل المجتمع الأسري أي في العشيرة كما يتشكل المجتمع السياسي خارج العشيرة فيتألف من عدةٍ منها.

أما الأسرة الأمومية فقد نتجت عن استقرار العشيرة في أرض محددة فأصبح للأسرة منزلها المشيد، واستمر الرجال في الانتشار للعديد والحرب فيما بقيت المرأة في البيت تحرسه وتحثر الحقل الصغير المجاور وتزرعه ومن حولها أولادها «فأصبحت بذلك مركز الأسرة. ولا يأتي الرجال إلى النساء إلا لإقامة علاقات جنسية، بينما كانوا يجتمعون فيما بينهم في بيوت للرجال»⁽¹³⁾.

هذه المرة يقول دوركايم «لم يعد الاسم الذي ينتقل إلى الأولاد من الأمهات فقط بل أن كل التنظيم العائلي أصبح قائماً على الانتساب الأمومي»⁽¹⁴⁾ وبدأنا نجد تحت سقف الأسرة الواحدة أقرباء ينحدرون من جدة واحدة. وبدأ الإرث حسب الخط الأمومي. وباشرت المرأة إدارة شؤون البيت، وأصبح لها نفوذ عظيم في مختلف الأمور

العامة. إلا أن كل ذلك لم يسمح لها باستقدام الزوج إلى بيتها بل على العكس كان الزوج يصطحب زوجته الجديدة إلى عشيرته فيقيم فيها، الأمر الذي أضعف من سلطتها في الواقع.

وإذا كان هذا النوع من التجمع العائلي ينفي سلطة الزوج فإن سلطة الخال قائمة في الأسرة الأمومية كسلطة الزوج في الأسرة الأبوية، أي أن للرجال دورهم في مختلف الحالات، وإنما الذي يختلف هو موقع الزوج بالنسبة للزوجة والأولاد بين النظامين الأبوي والأمومي اللذين مهدا لقيام ثنائية القرابة في الأسرة الزوجية المعاصرة في أوروبا.

ومع ظهور أسرة القرابة العاصبة غير المنقسمة بدأت روابط الدم تلعب دوراً حاسماً، وقد بدأت تشكل هذه الأسرة مع بدء حلول الإنتساب الأبوي محل الإنتساب الأمومي، لأن الرجل كما أشرنا سابقاً كان حتى في ظل نظام التسلسل الأموي يصطحب زوجته إلى قومه، مما أفقدها كثيراً من سلطتها، وهي تختلف عن الأسرة البطيريركية التي تتألف من الأب والأم والمتحدرين منها والتي تصورهما نمط كل أسرة. فهي نتجت عن تقلص العشيرة وتتألف من الأقارب العاصبين (Agnats) وتشكل مرحلة نمو الأسرة البطيريركية التي نجدها في روما والتي تشكل عضواً شديداً التراتب تحت السلطة المطلقة للأب، وتشكل أرومة واحدة، لأن أياً من الأبناء المتزوجين الآباء لا يعتبر رئيس عائلة مستقلة، أما الأسرة غير المنقسمة فهي على عكس ذلك، تتألف من مجموعة ذات أرومات أو فروع مختلفة. إن وجود الأرومات هو التشكل الجديد الحاصل في قلب العشيرة التي لم تكن تحوي إلا رؤوساً وخلفاً للعائلة البطيريركية التي ستشكل لاحقاً من أرومة واحدة (Souche) والتي عندما يموت الأب (Pater) تنقسم إلى عدة أسر تشكل كل واحدة منها أرومة جديدة⁽¹⁵⁾.

وتعدد الأرومات في الأسرة غير المنقسمة ناتج عن غياب السلطة المركزية، وعندما يبلغ الأولاد فيها سن الرشد يصبحوا مساوين للآباء، فيشكل كل منهم أسرة ضمن هذا التجمع العائلي الكبير الذي يديره أحدهم بإعتباره الأول بين أقرانٍ مساوين له في نظام ديموقراطي مباشر، وموته لا يعني تشرذم الأسرة إلى عدة أسر كما يحصل بالنسبة للأسرة البطيريركية.

ويعتقد البعض أن الأسرة غير المنقسمة تتناسب مع نمط معين من الإنتاج الزراعي وتفترض وجوداً بدلياً لسلطة الدولة، فتقوم عن طريق إتساعها بوظائف دفاعية وسياسية تكون عادة من إختصاص الدولة. هذه الأسرة الجديدة لها عبادتها الخاصة وتراثها الذي تورثه للأبناء، والذي يشكل رابطاً جديداً خلافاً للمشاعبة الدينية والاقتصادية التي كانت سائدة في العشيرة، فلها روابطها الواقعي، وأي شيء لا يساوي أهمية الحفاظ على الإرث فيها مهما كانت الظروف التي يتعرض لها أفراد الأسرة.

أما المرحلة الثالثة من التقلص العائلي فهي منطقة قرابية أضيق نسبياً تتطابق مع الأسرة البطيريركية كالتى نجدها في روما بنمطها الأكمل حيث لا تقوم الروابط على أساس سحري كالطوطم ولا على عنصر موضوعي كالإرث الذي يشكل روح الجماعة وإنما تقوم على سلطة الأب. فقرابة الدم الذكورية تحتل المركز الأول لأن الأسرة تتألف من

الأب ومن المتحدرين منه والذين يعتبروا ورثته بالضرورة، ولكن روابط الدم ليست الشرط الضروري والكافي لتماسك الأسرة، لأن الأب يستطيع أن يقبل أو يرفض أي من أولاده الطبيعيين، كأن يرسله إلى أسرة أخرى أو أن يدخل في أسرته أفراداً ليسوا من دمه (تبيي... عبيد إلخ). وتتميز هذه الأسرة بأنها ذكورية بمعنى أن قرابة الأم لا تلعب أي دور، والأم ليست قريبة من أولادها، إلا لكونها خضعت لسلطة الأب، والأسرة البطيريركية هي أكثر حصراً من الأسرة غير المنقسمة، كما أنها ليست تجمعاً لأسرٍ جانبية، فهي الأسرة الوحيدة والبيت العائلي الذي يضم الأبناء المتزوجين وأولادهم، أي المتحدرين من فاعل واحد، ولكنه فاعل على قيد الحياة، لأن موته من شأن أن يُفَرِّق الأسرة لعدد من الأرومات الجديدة، يمثّل عدد المتحدرين المباشرين منه، كما أنها تتميز عن الأسرة غير المنقسمة بقوة السلطة الأبوية المطلقة، لذلك تعتبر هذه السلطة الرابط الأساسي للأسرة البطيريركية، وهي ليست سلطة الأب الطبيعي وإنما سلطة السيد المطلق⁽¹⁶⁾.

وأعطى إميل دوركايم إسم الأسرة الأبوية للمؤسسة العائلية التي عرفتها الشعوب الجرمانية، والتي يميزها عن الأسرة البطيريركية التي تعرفنا إليها، والمعروفة بالسلطة المطلقة للسيد الأب. فالأسرة الأبوية حسب دوركايم هي مرحلة أدنى من الأسرة البطيريركية، ويمكن أن تكون ناتجة عن تقلص الأسرة - العشيرة، ذات النسب الأمومي، كما تحدرت الأسرة البطيريركية من الأسرة غير المنقسمة الذكورية، وهذه وتلك في كل الحالات ناتجة عن تقلص الأشكال السابقة عليها، وقد برهن دوركايم أن الأسرة الأبوية لا تفترض التحدر من الأسرة الذكورية غير المنقسمة، وإنما خرجت مباشرة من الأسرة الأمومية واحتفظت بالعديد من بقاياها.

ويشير مارسيل موس في ملاحظة له إلى أن دوركايم تعرّض للأسرة الأبوية، في درس لم يُنشر⁽¹⁷⁾، وبرهن أنها المرة الأولى في تاريخ المؤسسات العائلية التي يتساوى فيها الانحداران الأبوي والأمومي، فذات الحقوق أصبحت للعلم وللخال وكذلك لإبن الأخ وإبن الأخت، لذلك اقترح دوركايم تسميتها الأسرة ثنائية القرابة الجانبية . Cognatique

ومن الأسرة الأبوية التي كانت تضم الأب والأم وكل المتحدرين منهم باستثناء البنات والمتحدرين منهم، ويفعل التقلص نتجت الأسرة الزوجية، وهي تتألف من الأب والأم والأولاد القاصرين والعازبين فقط، وهي أسرة المجتمع الصناعي الحديث، لكل عضو فيها شخصيته المستقلة ومجال نشاطه الخاص حتى القاصرين منهم. فيمكن للولد أن يمتلك ثروته الخاصة، ورغم حق الأب بالانتفاع بها فإن ذلك لا يتم إلا ضمن شروط ملزمة تجاه الولد، أي أن جديد هذه الأسرة إهتزاز المشاعية الأسرية بشكل لا سابق له في الأشكال الأسرية المعروفة سابقاً، أما العنصر الأهم من كل ذلك هو عدم قابلية الروابط الأسرية للإنفصال، فالدولة أخذت ذلك على عاتقها، وحرمت أفراد الأسرة من فسخ هذه العلاقة، كما أنها بدأت تتدخل في شؤون الأسرة الداخلية، وأصبحت عاملاً مؤثراً في حياتها، فهي التي تؤدّب الأب إذا تجاوز حدوده، وتأخذ القصر واليتامى تحت وصايتها، وتحكم بكف يد البالغين، وفي بعض الأحيان تعلن فقدان أهلية السلطة الأبوية... إلخ⁽¹⁸⁾، أما الروابط الأسرية المؤلفة من مجموعة من الحقوق والواجبات فإنها تستمر إلى ما بعد زواج الأولاد كحقوقهم في الإرث، وحق الآباء عليهم في الإعالة، بينما تنتفي

مسؤولية الأب عن سلوك الأولاد البالغين أو المتزوجين⁽¹⁹⁾.

الاستنتاجات

إن أبرز ما يمكن استخلاصه مما تقدم أن الحياة الأسرية إنطلقت من مجموعة شديدة الاتساع إلى التجمع الضيق؛ الأسرة القائمة على الزواج، إذاً يجب التوقف عن تقديم وتصوير تطور المجموعات الاجتماعية وكأنها حركة تنطلق من المركز إلى الأطراف الأكثر إتساعاً كالعشيرة - الأمة - وبذلك يصبح التجمع العائلي وكأنه نموذج ونقطة إنطلاق نحو التجمع السياسي بل العكس هو الصحيح، فنشوء الأسرة قام بحركة تنطلق من الأطراف نحو المركز، إنها عملية تقلص، وهذا ينتج التجمع العائلي عن التجمع السياسي وليس العكس. ويستنتج دوركايم أن ليس بالفرصة الجنسية الطبيعية ولا بالزواج أو روابط الدم تُفسر الأسرة، والعلاقات الأسرية وموجبات القرابة، وعلينا ألا نفتش عن أساس الأسرة أو أن نحاول تفسيرها عن طريق الزواج، فبالأساس لم يكن الزواج تأسيساً لأسرة بل كان إدخال عضو جديد إلى عائلة الزوج أي الزوجة الجديدة التي تدخل مع زوجها تحت سلطة رئيس العائلة، فتمارس عليها سلطة الأب وليس سلطة الزوج، وعلى حساب سلطة الأب بدأت تنمو تدريجياً عبر التاريخ، سلطة الزوج حتى ظهرت الاستقلالية والأدوار العائلية لكل من الشريكين⁽²⁰⁾.

إذاً، انفصلت العشيرة والأسرة عن بعضها لتطور الأولى باتجاه سياسي، والثانية باتجاه عائلي، فاستقرت العشيرة على أرضٍ لتصبح قرية فيما بعد، وبدأت تفقد طابعها الطوطمي وكذلك خاصيتها كتجمع عائلي للأقرباء، وبدأ تضامنها يقوم على القرب المكاني، وبدأت القرية تأخذ أشكال تجمعات عائلية، الأمر الذي يؤكد أن الأسرة القائمة على روابط الدم إنبثقت عن العشيرة ولكنها أسرة واسعة استمرت في القيام بوظيفة العشيرة لجهة الشار والشأنين الدفاعي والسياسي. وتعتبر الزادروغا السلافية نموذجها الأمثل⁽²¹⁾.

أما العائلة فقد استمرت بالتقلص تدريجياً بموجب عملية الانقباض التي فرضت عليها أشكالاً متتالية من التجمع الطوطمي الواسع غير المتمايز إلى الأسرة الزواجية مروراً بالأشكال التي عرضناها سابقاً، إنها عملية مركزية، نعارضها عندما نعتبر القرابة مشتقة من قرابة الدم خلافاً لنظرية دوركايم التي تعتبر أن القرابة تشكلت بمناطق ذات مركز واحد، فالمناطق العريضة هي التي ظهرت أولاً وهي حيث تكون الروابط ضعيفة، وقد ظهرت أولاً واستمرت في الوجود إلا أن دورها أصبح ثانوياً عندما بدأت تظهر مناطق القرابة الأقوى⁽²²⁾.

ويستنتج دوركايم أنه إذا كان من العشيرة، قد إنبثقت الأسرة الأبوية أو الأمومية حسب سيرورة التقلص والانقباض، فإن القرابة كذلك تشكلت بحركة مشابهة من التقلص التدريجي خلافاً لإعتقادنا الطبيعي بأن القرابة تنطلق من شخص ثم تضعف كلما إبتعدت عنه وتقوى كلما إقتربت منه، فالمناطق الأبعد حسب دوركايم هي التي تشكلت أولاً وبدأت تتقلص بحركة نحو المركز وليس العكس أي إتساع دائرة القرابة من المركز نحو الأطراف.

فالقرابة الأولى التي تشكلت كانت واسعة وكانت جماعية لأنها لا تميز الأقارب إلا على شكل طبقات أو مجموعات بحسب طريقة مشاركة تلك الطبقات أو المجموعات في الطوطم الواحد أي حسب مشاركتها في الحياة

الجماعية والدينية⁽²³⁾، كما يلاحظ أن القرابة كانت أحادية الجانب فهي إما أبوية وإما أمومية، ولم تحصل من الجانبين قط، ما خلا فترة الإنتقال من الأمومية إلى الأبوية حيث استمرت الأولى وتعايشت مع الثانية وتساوى أقرباء الأم بأقرباء الأب، والصفة الأحادية للقرابة تبدو طبيعية في الأشكال الأسرية القديمة، لأنه يمكن الانتفاء إلى طوطين في آن واحد، الأمر الذي كان محظوراً بشكل حازم.

الحواشي

- 1 - Durkheim. E, les règles de la méthode sociologique Paris Alean, 1938.
- 2 - Durkheim. E, introduction à la sociologie de la famille, Annales de la faculté des lettres, Bordeaux, 1888, p.p. 261-262.
- 3 - ibid. p.p. 262-263.
- 4 - ibid. p. 264.
- 5 - ibid. p. 265.
- 6 - ibid. p. 267.
- 7 - ibid. p. 270.
- 8 - ibid. p. 273.
- 9 - Durkheim, la famille conjugale, Revue philosophique, Paris, Janvier fevrier, 1921, note fin. p. 6.
- 10 المقصود أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر
- 11 - Voir. Durkheim. Année sociologique, la famille, Tome I, 316-317.
- 12 - Cuvillier. A. manuel de Sociologie, Paris PUF Tome II. 1968, p. 577.
- 13 - Davy. G. la famille et la parenté d'après Durkheim, Sociologues d'hier et d'aujourd'hui, Paris Alean. 1931. p.p. 104-105.
- 14 - ibid. p. 105.
- 15 - ibid. p.p. 109-110.
- 16 - ibid. p.p. 112-113.
- 17 - Durkheim, la famille conjugale. ibid. Note fin, p. 5.
- 18 - Voir ibid. p.p. 3-9.
- 19 - ibid. p. 3.
- 20 - Davy. ibid p.p. 92-93.
- 21 - الزادروغاهي مجموعة أسرية يرئسها الأكبر سنأ ذكراً أو أنثى، قد تضم أحياناً أربعة أجيال وتألف من أربعين إلى ثمانين شخصاً ولا يسكنون بالضرورة تحت سقف واحد، وإنما يتبعون نفساً اقتصادياً مشتركاً.
- Cuvillier, A. Dictionnaire de Sociologie p. 312.
- 22 - Davy. ibid. p. 113.
- 23 - ibid. p. 106.